المجتمع المدني في مجتمعات الصراع
دراسة تحليلية

■ د. نادية عبد المجيد ميلاد الرقيعي *

● تاريخ استلام البحث 2022/10/12م ● تاريخ قبول البحث 20212/12/26م

■ **الملخص:**

يناقش البحث الأهمية التي يحظى بها المجتمع المدني، انطلاقا من دوره في الدفاع عن حقوق الإنسان، والوقوف في مواجهة الدولة في سبيل تحقيق العدالة والمساواة داخل المجتمع. وقد هدف البحث للتعريف بمفهوم المجتمع المدني، وتوضيح ماهية ومقومات الدولة المدنية، والوقوف على طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة المدنية، والتعرف على ماهية حقوق الإنسان ودور المجتمع المدني في تدعيم مبادئ الديمقراطية، والوقوف على التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في مجتمعات الصراع. ومن النتائج التي توصل لها البحث: أهمية الدور الذي يقوم به المجتمع المدني، خاصة مع تنامي الوعي المجتمعي المحلي والعالمي بما يمثله المجتمع المدني من ثقل سياسي في مواجهة الدولة، والاعتراف العالمي بالدور المحوري للمجتمع المدني في إعادة التوازن، وإلى عمق التحديات والمعيقات التي تقف أمام عمل المجتمع المدني والمخاطر التي يتعرض لها المجتمع المدني والتي تهدد العناصر الأساسية للديمقراطية، وسياسات الاحتواء، والاقصاء، والتهميش.

● **الكلمات المفتاحية:** المجتمع المدني، مجتمعات الصراع، الدولة المدنية، حقوق الإنسان.

■ **Abstract :**

The research discusses the importance of civil society, based on its role in defending human rights and standing up to the State to achieve justice and equality within society. The aim of the research was to publicize the concept of civil society, clarify the nature and viability of the civilian State, identify the nature of the relationship between civil society

*قسم علم الاجتماع بكلية التربية - جنزور - جامعة طرابلس E - mail: abdoabdo29102011@gmail.com

and the civil State, identify what human rights are and civil society's role in upholding the principles of democracy, and identify the challenges facing civil society institutions in conflict societies. One of the research findings: the importance of civil society's role s political weight vis - à - vis the State, Global recognition of the central role of civil society in rebalancing, the depth of challenges and obstacles to civil society's work and the risks to civil society that threaten the fundamental elements of democracy, containment policies, exclusion and marginalization.

● **Keywords**: civil society, conflict societies, civil state, human rights

■ المقدمة

شهدت العقود الماضية اتجاها كبيرا نحو الدعوة لحقوق الإنسان، والمطالبة بالدولة المدنية والديمقراطية، فظهرت مفاهيم تمركزت حول حقوق الإنسان والحريات الاقتصادية، أصبح المجتمع المدني معها يحظى باهتمام واسع، خاصة في العقد الأخير من القرن العشرين، من هنا كانت دوافع هذا البحث في التعريف بالدور البارز الدينامي والنشط للمجتمع المدني في التحول نحو الديمقراطية، ومكانته المتميزة إلى جانب القطاع الحكومي والقطاع الخاص في تحقيق التنمية، فالنقاش حول الدولة المدنية مرتبط بالمجتمع المدني، وبما يحققه من استقرار اجتماعي وسياسي. فالجهات الفاعلة في المجتمع المدني تسعى إلى تعزيز ودعم الدولة المدنية وحماية حقوق الإنسان، ولا شك في أن المجتمعات التي تعاني من أزمات سياسية أصبح فيها دور المجتمع المدني أكثر إلحاحا لما يمثله من سلطة معترف بها دولياً في مواجهة سلطة الدولة.

■ أولا: مشكلة البحث:

جاءت أحداث النزاع السياسي في السنوات الأخيرة، سببا مباشرا لازدياد أهمية المجتمع المدني، فالخطاب السياسي حول الديمقراطية أصبح مرتبطا بالمجتمع المدني إلى جانب الدولة المدنية. فالأوضاع التي سادت ولاتزال مجتمعات النزاع على خلفية التحولات السياسية الكبرى التي اجتاحت المنطقة المتوسطية، أدت إلى ضرورة إيجاد مناخ ديمقراطي للتحول نحو الدولة المدنية، من خلال توطيد العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، يؤدي إلى خلق علاقات اجتماعية وسياسية واقتصادية جديدة، تقوم على مفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان.

والبحث يوضح أهمية المجتمع المدني في علاقته بالدولة المدنية، ودوره في تدعيم مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأهم التحديات التي تواجه المجتمع المدني خاصة في مجتمعات الصراع التي أصبحت الحاجة فيها ملحة لوجود منظمات خدمية وحقوقية، تطالب بالحقوق وتدافع عنها بالتزام دولي وقانوني.

■ **ثانيًا: أهمية البحث:**

للبحث أهميته التي تنبع من عناصره الدينامية ذات الصلة بالواقع السياسي والاجتماعي، خاصة مع ازدياد الاهتمام بهذه المواضيع التي أصبحت مثار جدل على كل المستويات، لما لها من تأثير على مستقبل المجتمعات.

فمفاهيم الدولة المدنية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان ترتبط ببعضها في سياق جدلي، يسعى لإرساء الديمقراطية الحقيقية التي تناولها المفكرون والفلاسفة عبر تاريخ طويل من الجدل والحوار حولها، وصولا لمجتمعات حديثة وضعت أسس وقواعد تنطلق منها لتحقيق مبدأ العدالة الإنسانية المتمثلة في دولة القانون والحريات. وانطلاقا من هذه الأهمية يسعى البحث لتوضيح دور المجتمع المدني الداعم لدولة الديمقراطية وحقوق الإنسان، وفي الإصلاح السياسي والاجتماعي وبناء الدولة القوية.

■ **ثالثًا: أهداف البحث:**

التعريف بمفهوم المجتمع المدني، وتوضيح ماهية ومقومات الدولة المدنية، والوقوف على طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة المدنية في مجتمعات الصراع، والتعرف على ماهية حقوق الإنسان ودور المجتمع المدني في تدعيم مبادئ الديمقراطية، وأخيرا الوقوف على التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في مجتمعات الصراع

■ **رابعًا: منهجية البحث:**

اعتمد البحث على منهجية حديثة في التحليل تتخذ من مقاربات تحليل النظم أسلوبا علميا وإطارا استراتيجيا للبحث في الظواهر السياسية والاجتماعية، باعتباره أسلوبا يعالج هذه الظواهر ككل متكامل تتكون من عناصر أساسية، هي المدخلات وعملية التحول والمخرجات ثم التغذية الاسترجاعية، ولوضع تفسيرات مقنعة للعلاقة بين هذه العناصر التي يتكون منها النظام.

■ **خامسًا: الدراسات السابقة:**

1 - دراسة: **طارق زياد أبو هزيم** (2017) هدفت إلى التأصيل لمفهومي المجتمع المدني والدولة المدنية، كما تناولت بالبحث والتحليل المجتمع المدني والدولة المدنية من حيث: الوصف والهدف والسيرورة التاريخية، وطبيعة المجتمع المدني، وكذلك تطابق مقومات الدولة المدنية مع الديمقراطية. وقد استخدم الباحث منهج تحليل النظم لتبيان العلاقة بين فاعلية المجتمع المدني وبناء الدولة الديمقراطية. وقد أوضحت النتائج الصلة بين المجتمع المدني والدولة المدنية والديمقراطية، وأن المجتمع المدني يزيد من فرص المشاركة السياسية وتدعم قيم الديمقراطية، وترسخ قيم المواطنة وسيادة القانون.(هزيم، 2017)

2 - دراسة: **خالد جاسم ابراهيم حسن الحوسني** (2013) هدفت التعرف على دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمع المحلي في دولة الإمارات، والكشف عن المعوقات التي تحد من دورها، ودورها في نشر ثقافة التطوع ، وبيان مصادر التمويل، والعلاقة بين المجتمع المدني والدولة. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للمجتمع المدني باعتباره ظاهرة سياسية، كما استعانت الدراسة بالمنهج التاريخي لتتبع نشأتها. وتوصلت الدراسة أن المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة قد جاء نتيجة لتطورات تاريخية واجتماعية شهدها المجتمع الإماراتي، بوجود دولة قوية، وأن أنتشار ثقافة التطوع في المجتمع المدني الإماراتي، عمل على وجود مؤسسات مجتمع مدني ترعى هذه الثقافة، مما عزز لوجود بيئة ديمقراطية.(الحوسني، 2013)

3 - دراسة: **عبد الرحمن صويفي عثمان ومحمود محمود عرفان** (2012) هدفت إلى تحديد خصائص ووظائف المجتمع المدني في المجتمع العماني، للوقوف على أهم معوقاته، وتحديد آليات تفعيله، وتم استخدام المنهج التحليلي الوصفي باستخدام المسح الاجتماعي لأعضاء مجالس الإدارة لمنظمات المجتمع المدني، بمحافظة مسقط باستخدام دليل المقابلة لهم. وتوصل البحث إلى أن المجتمع المدني يواجه عدة معوقات

تحول دون تحقيق اهدافه منها: معوقات راجعة لأهداف المنظمة، الهيكل الإداري والتنظيمي، التمويل والموارد المالية، لوائح ونظم العمل.(عثمان وعرفان، 2012)

4 – دراسة: **عايدة مسلم حماد النوايشة** (2011) هدفت لبيان دور منظمات المجتمع المدني في عمليات التحول الديمقراطي للفترة الواقعة بين (1989 – 2009) في الأردن، والتعرف على أهم المعوقات التي تحد من دورها وفاعليتها، والبحث عن الوسائل التي تحد من هذه المعوقات. واستعانت بالمنهج التاريخي في نشأة هذه المؤسسات، وكذلك المنهج الوصفي التحليلي لتتبع هذه الظاهرة السياسية ومحاولة تفسيرها. أما النتائج فقد توصلت إلى أن آفاق التطور الديمقراطي كانت مقيدة بالعديد من النصوص الدستورية، منها قانون الانتخاب الذي أدى إلى تفتيت المشاركة الحزبية في الانتخابات، وقانون المطبوعات والنشر الذي حد من دور الصحافة، وضعف الأحزاب السياسية والنقابات المهنية مما ادى إلى تهميش دورها في عملية التحول الديمقراطي.(النوايشة، 2011)

● **سادسًا: المجتمع المدني التعريف والنشأة:**

لاشك أن مفهوم المجتمع المدني أصبح في الآونة الأخيرة، وخاصة مع تبني المجتمعات العربية للتجربة الديمقراطية الغربية، من أكثر المفاهيم مثاراً للجدل والنقاش، لارتباطه كمفهوم غربي بآليات دعم الدولة المدنية، إذ يعد المجتمع المدني من أهم مقومات الديمقراطية في المجتمعات الغربية. فهو يشمل كافة الأنشطة التطوعية التي تقوم لتحقيق مصالح وأهداف مشتركة للمنخرطين فيها، وتشمل العديد من المنظمات غير الحكومية، والمنظمات غير الربحية مثل: النقابات المهنية والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، وجمعيات حقوق الإنسان وغيرها.(مفتي، 1435ه، ص13) وهذا الدور للمجتمع المدني يثير حقيقة خصوصية تكمن في ايديولوجيا سياسية تقف في وجه هيمنة الدولة، فتصبح هيمنة في مواجهة هيمنة،.(أبراهيم، 1991، ص242) وفقا للتعريف الأخير فإن المجتمع المدني ينتقل من كونه منظمات طوعية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، إلى منظمات خاصة ذات ملامح تحررية، قامت لكبح هيمنة الدولة، وسلطة تدخلها في شؤون

الافراد والجماعات. وعليه فإن الأهداف الإنسانية للمجتمع المدني تجعل غايته هي بناء مجتمع الديمقراطية، وليس تحقيق الانسجام الاجتماعي الذي يقتصر على تقديم الرعاية للمحتاجين بما يتماشى مع سياسة الدولة، فهو في هذه الحالة يصبح أداة النخبة التي تحقق عن طريقها أهدافها.

ولأن المفهوم غربي فإن ولادته سبقتها تحولات تاريخية انتقل فيها مجتمع أوروبا من عصور الاقطاع والكنيسة، إلى عصر الحداثة، عصر المجتمع المدني والديمقراطية، الذي يعترف بالحرية الفردية، كنقيض للحكم المطلق، ومع تزايد الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني، فإن نظرية التعاقد ظهرت في مواجهة النظام الملكي المطلق، ثم أصبح أكثر وضوحا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، لتوثق أحداث التحول الذي شهدته اوروبا الغربية من الاستبداد نحو الديمقراطية. فقد تم تناول هذا المفهوم بحمولته الثورية المناهضة للهيمنة من قبل عدة ايديولوجيات، منها الليبرالية والهيجلية والماركسية، ثم برز بشكل أكثر خصوصية مع أحد تيارات الفكر الماركسي، المتمثل في فكر انطوني جرامشي بعد الحرب العالمية الأولى، مع ما يتضمنه كلا من التيارين، الهيجلي والليبرالي من جهة، والماركسي وجرامشي من جهة أخرى، فالأولى تُعلي من شأن الدولة البرجوازية، في حين إن الثانية تُعلي من شأن الفاعلية التي تتسم بها هذه التنظيمات مقابل هيمنة الدولة البرجوازية.

وبنهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945 توارى مفهوم المجتمع المدني طِوال المرحلة التي أعقبتها، أي مرحلة الحرب الباردة وصولاً إلى انهيار المعسكر الشيوعي سنة 1989، وقد شهدت أواخر تلك الحقبة الزمنية ما اصطلح على تسميته بصحوة المجتمع المدني، في خضم انتقال كثير من الدول نحو الديمقراطية، وهي الحركة التي أطلق عليها صامويل هنتنغتون Samuel Huntington بالموجة الثالثة للديمقراطية، مشيراً إلى انتقال كثير من الدول والمجتمعات في حركة تحولية سريعة من نُظم حكم سلطوية أو ذات حزب واحد إلى نظم حكم تقوم على التعددية الحزبية والسياسية، وهي الموجة التي بدأت بالبرتغال مبكراً سنة 1974، وانتقلت من جنوب أوروبا إلى أمريكا اللاتينية فجنوب آسيا لتنفجر أخيراً في أوروبا الشرقية، وقد رأى هنتنغتون أنّه ما كان لهذا التحول الديمقراطي أن يتم بنجاح

لولا منظمات المجتمع المدني، فهي التي قامت بتدعيم الديمقراطية وجعلها غير قابلة للانكفاء أو الارتداد .(عامر،2019)

ويمكن القول إنّ مفهوم المجتمع المدني قد مر في استخداماته المعاصرة بثلاث مراحل رئيسية: المرحلة الأولى: وهي مرحلة الانفتاح على المجتمع المدني من قبل الأحزاب والقوى والنظم السياسية بهدف إضفاء طابع شعبي على السياسة. والمرحلة الثانية: هي مرحلة التعامل مع المجتمع المدني بوصفه منظمات مستقلة موازية للدولة ومشاركة في تحقيق الكثير من المهام التي تراجعت عنها الدولة. والمرحلة الثالثة: هي مرحلة طفرة المجتمع المدني إلى قطب قائم بذاته ومركز للقيادة وسلطة اجتماعية على مستوى التنظيم العالي بشكل خاص.(عامر،2019)

● **سابعًا: ماهية ومقومات الدولة المدنية:**

مفهوم الدولة المدنية يشير إلى الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان، وهي المفاهيم التي تطورت مع عصر النهضة، التي تعلي من الإرادة الحرة للأفراد، ذلك أن الدولة المدنية تقوم على مبدأ أساسي مقتضاه أن إرادة الناس هي مصدر كل السلطات.(مفتي، 1435هـ، ص61) وقد تأسس لهذا المفهوم كغيره من المفاهيم التحررية عقب الثورة على تسلط الكنيسة والحق الإلهي للحكام، حيث يعبر جاك بوسويهJaques Bossuet 1704 - 1627)) أن سلطة الحاكم مطلقة وأن الحكومة هبة إلهية لتنظيم البشر في مجتمع سياسي للعيش معا، ولا يمكن لأحد أن يحاسبه سوى الله، وفي حالة سوء سياسة الحاكم على الناس أن تتضرع لله أن تستقيم أموره، لأن الحاكم ظل الله على الأرض، وهو أرجح عقلا من غيره من الناس.(الفتلاوي، 2008، ص103) وقد انبرى المناهضون لسلطة الدين واللحق الإلهي، على غرار مارتن لوثر يؤسسون لحقبة جديدة من التحرر الإنسان. من ربقة الاضطهاد باسم الدين، إلى مرحلة جديدة يتحول فيها الحكم المطلق المستمد من الدين، إلى الحكم المطلق المستمد من الشعب، المؤسس على فكرة التعاقد، لمفكري العقد الاجتماعي من أمثال توماس هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو. حيث لخص الانصاري في كتابه مرحلة التأسيس لفكرة الدولة عند مفكري العقد الاجتماعي، التي تتضمن قيد

الخضوع للحكم المطلق عند هوبز(1588 - 1679)، انطلاقا من ضرورتها للخروج من حالة الحرب البئيسة كما يراها، في تنازل كل فرد عن حريته في مقابل الحماية، في حين إن جون لوك (1632 - 1704) قد رأى في حالة الطبيعة سنة طبيعة إلا إن الخروج من مأزق أن يكون المرء حكماً وخصماً في ذات الوقت، لابد من الخضوع لسلطة القانون والقضاء العادل، وسلطة تشريعية تخدم الصالح العام، أما جان جاك روسو (1712 - 1787) فإن فكرة العقد لديه هي تنازل الافراد عن كامل حقوقهم للمجتمع وليس لفرد، فالسيادة هنا للإرادة العامة المتجسدة من خلال السلطة العليا للمجتمع (السيد) والسلطة التشريعية المخولة من الشعب.(الأنصاري،2014، ص 11....19)

ويُرجع البعض تسميتها مدنية نسبة إلى أنها غير عسكرية، أما البعض الآخر يقول إن التسمية تعني دولة لا دينية، تفصل الدين عن الحياة العامة (السياسة). (متري، 2013، ص13) وهو ما يؤكد أصول هذا المفهوم الغربية، التي جاءت من الثورة على سلطة الكنيسة كما أسلفنا، وهي الحقيقة التي ثار حولها جدل إمكانية تبيئة المفهوم عربياً، الذي يقوم على اختلاف التاريخ والحضارة، بين حضارة الغرب وحضارة العرب، إلا إنه رغم هذا الفارق التاريخي والحضاري، فقد كان لهذا المفهوم صداه العالمي، الذي تخطى الحدود التاريخية والمعرفية، ليصبح مادة الخطاب السياسي، للتحول نحو الديمقراطية.

فالدولة المدنية بحسب عزمي بشارة هي الدولة التي تقوم على أساس المواطنة والحقوق المدنية؛ ولا يهم أن يكون الحزب الذي يحكم قد تبنى في السابق، أو تبنى حاليا ايديولوجية دينية أو يسارية أو ليبرالية، المهم أن يلتزم بمبادئ الديمقراطية التي تشكل أساسا لأي دستور ديمقراطي، الدولة المدنية ليست دولة دينية، وليست الدولة العلمانية العسكرية. (الجبري وأخرون، 1913، ص16) ولأن المفكرين العرب يحاولون جاهدين إيجاد حالة من التوافقية بين أحد أهم شروط الدولة المدنية وهي أن تكون لا دينية وبين البنية الثقافية والفكرية العربية التي لا تستطيع أن تتسلخ من شرعيتها الدينية، فالكثير منهم يحاول التوفيق بين مسمى الدولة المدنية العلمانية والمؤسسات الدينية كعزمي بشارة، بينما هناك طائفة أخرى تنادي بالقطيعة الابستمولوجيا مع النظام المعرفي القديم.(المديني، 1997، ص21 - 22)

● **ثامنًا: المجتمع المدني وحلقة الصراع مع الدولة:**

الدولة هي أداة السلطان، وهي الوحيدة التي يخول لها استخدام القسر الفيزيقي لتحقيق الصالح العام، والمجتمع المدني هو فضاء للحرية والنقاش العام والمفاوضات الجمعية من أجل تحقيق مصالح الجماعات التي يدافع عنها من ناحية ومصالح المجتمع ككل من ناحية أخرى.

ولعل المتغيرات العالمية دفعت بمفهوم المجتمع المدني لمواجهة التحديات الدولية على مستوى التحولات في العلاقات السياسية، خاصة بعد ثورات ما يعرف بالربيع العربي، ومن أهم هذه المتغيرات:

1 – عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع التأكيد على المساواة بين الجنسين.

2 – تزايد دور المنظمات غير الحكومية على المستويين الوطني والدولي.

3 – عولمة آليات وأفكار اقتصاد السوق، وهذا ما أدّى إلى تزايد دور القطاع الخاص.

4 – التطور التقني خاصة مع ظهور شبكات الانترنيت والفضائيات وتسهيل التفاعل ضمن الشبكات على المستوى العالمي أو الوطني.

5 – التدفق الهائل للمعلومات وانتشارها بسرعة وسهولة بين الناس.

6 – شيوع ظاهرة الفساد عالمياً، وهذا ما أدى إلى ضرورة التفكير في إنتاج آليات تجعل من الأنظمة أكثر شفافية قصد القضاء على هذه الظاهرة.(قوي، 2008، ص4)

وحيث إن المأمول من مؤسسات المجتمع المدني الحديث في مجتمعات الصراع، نشر وترسيخ وتدعيم مفهوم الديمقراطية فكراً وممارسة، والمساهمة في تنمية وترشيد ثقافة المشاركة الاجتماعية والسياسية بين أفراد المجتمع. فالمواطن يتعلم من خلال هذه المؤسسات الممارسات والفعاليات الديمقراطية، فتساهم في تنمية قدراته العقلية والفكرية والعلمية. ولكن عندما تتضخم الدولة وتتجلى هيمنتها الايديولوجيا، يصبح دور المجتمع المدني قاصرا على دعم هذه الهيمنة بإنتاج هيمنة موازية لها، ولذلك كانت المؤسسات

المدنية في مجتمعات الصراع غير قادرة على مواجهة الدولة، وفي الكثير من الاحيان متماهية معها، وأداة لها في مواجهة المجتمع.

فعزمي بشارة يتحدث عن غياب دور المجتمع المدني في الإصلاح في الوطن العربي بقوله: أن الخوض في التحولات الديمقراطية وحقنها بمفهوم المجتمع المدني، على الرغم من أنها مقتصرة على ظواهر لا علاقة لها بإعادة إنتاج المجتمع لذاته مادياً وروحياً مقابل الدولة، وهي المؤسسات الأهلية من جهة أولى، والانتفاضات الشعبية من جهة ثانية، هو دليل على مخاض التحول من الدولة السلطوية أكثر ممّا هو دلالة على التحول إلى الديمقراطية .(بشارة، 2012، ص299 ـ 300)

ولأن دور منظمات المجتمع المدني لها أهميتها في الحرب والسلم، إلا إن أهمية هذا الدور تزداد في أوقات الأزمات، وخاصة الصراعات والحروب، فعندما تكرس الحكومة طاقاتها للاستجابة لأوضاع الحرب ومحاولة استعادة السيطرة على الوضع القائم، تضعف في المقابل قدرتها على تقديم الخدمات العامة التي تقدمها لمواطنيها في الظروف العادية وعلى رأسها الحفاظ على الأمن، مما يصبح معه دور المجتمع المدني ملحا وضروريا، ليس فقط في توفير الأمن والخدمات العامة، ولكن ايضا في إخماد نار الصراعات، وتخفيف حدة العنف وحماية المدنيين، عبر تسهيل الحوار والتفاوض بين الأطراف المتصارعة، وترى الباحثة الألمانية بافنهولز Paffenholz سبعة وظائف أساسية للمجتمع المدني في عملية بناء السلام هي: توفير الحماية، رصد انتهاكات حقوق الإنسان، ودعم مبادرات السلام، وتعزيز الروابط الاجتماعية، والحفاظ على وحدة النسيج الاجتماعي، والتوسط في مبادرات السلام، وتقديم الخدمات .(شربا وعلاية، 2020، ص3)

وعلى الرغم من أن منظمات المجتمع المدني قليلة الموارد، وقد تبدو ضعيفة، بحسب المفاهيم التقليدية «للقوة الصلبة» فهي تبين مع ذلك قدرات كبيرة على استخدام القوة الناعمة. فهي تستطيع الوصول والانخراط مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المحلية بدون القيود التي تواجهها مع الحكومات، ويعود الفضل في جزء من هذه القدرة إلى التكنولوجيا الجديدة ووسائل التواصل الاجتماعي. كما تستطيع أن تركز على بناء

الثقة بين المجتمعات والتأثير على الخطابات، ودعم الاستراتيجيات الموجهة نحو إيجاد الحلول. وفي ظل زيادة الخطاب المتطرف، تحافظ هذه المنظمات على مساحة للتعددية والتعايش وتساندها.(شبكة العمل الدولية للمجتمع المدني، 2015)

● **تاسعا: دور المجتمع المدني في دعم حقوق الإنسان:**

إن المشكلة الكبرى للجنس البشري، الذي تجبره الطبيعة على البحث عن حل لها، هي إيجاد مجتمع مدني قادر على تطبيق العدالة بشكل كلي، وهي الغرض الأسمى للإنسان. (ارنبرغ،2007، ص234) حيث اضحت قضايا حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في هذا العصر من القضايا التي تشغل العالم قاطبة، نظرا للمكانة القانونية التي أصبح الفرد يتمتع بها، وفق منظومة القانون الدولي، ولم تعد القضايا المتعلقة بحقوق الأفراد وحرياتهم تندرج في إطار السيادة الوطنية لكل دولة على حدة، وأصبح الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان مقياس دولة التقدم والديمقراطية.

عُرف مصطلح حقوق الإنسان في القرن الثامن عشر، ويعود الفضل في تداوله بشكل واضح وصريح إلى الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن الصادر سنة 1789 عقب الثورة الفرنسية، التي أطاحت بحكم الطغيان، وقد كان لعبارة حقوق الإنسان التي تكرر استخدامها في الإعلان، أثر كبير في نفوس الأفراد، إذ ذاع صيتها في القارة الأوروبية أولا ثم باقي قارات العالم الأخرى. ولأن مفهوم حقوق الإنسان ارتبط دائماً بفكر سياسي متغير، وبالتالي فهو في تطور مستمر، ويتباين من مجتمع لآخر تبعاً للنظام السياسي القائم، ولذلك يمكن القول إن مرجعية هذا المفهوم تعود إلى مجموعة الإعلانات والمواثيق الدولية والإقليمية التي تناولت حقوق الإنسان.(خالد، 2015، ص19 - 20)

فقيم الحرية والمساواة وحقوق الإنسان، أصبحت من قيم الديمقراطية على اختلاف مضامينها وتفسيراتها، وأكثر من ذلك باتت الديمقراطية فلسفة، ونمط عيش ومعتقد، وتكاد تحدد شكل الحكومة في الدولة.(دراجي،2007، ص117) وعلى منظمات المجتمع المدني أن تقوم بمهام أساسية في مجال حقوق الإنسان وهي: تقصي الحقائق من خلال جمع المعلومات وتحليلها، ومراقبة تطبيق الدولة لالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، واستخدام

كافة الوسائل لرصد وتوثيق حالة حقوق الإنسان، والعمل على تعزيز مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان من خلال نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها، وتقديم العون والمساعدة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وحشد الدعم والتأييد لقضايا حقوق الإنسان بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الأخرى.(الطراونة، 2012)

وبالموازاة مع التزامات المنظمات الدولية المدافعة عن حقوق الإنسان، أن خاض كل من ائتلاف المنصة ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، النقاش حول جملة من التدابير التي من شأنها أن تحفظ حقوق الإنسان في ليبيا، ودور منظمات المجتمع المدني في حماية الحقوق الإنسانية، ومن جملة هذه التدابير: إلغاء القرارين 1 - 2 لمفوضية المجتمع المدني عام 2016 لما تمثلانه من تقويض لأي محاولات للعمل المدني، وتعارضهما مع الإعلان الدستوري والتزامات ليبيا الدولية والإقليمية. الغاء قانون المطبوعات، الصادر في 1971 المقيد لحرية التعبير والنشر. إصدار مشروع القانون الجديد للجمعيات المعد من خبراء قانونيين ليبيين وممثلي المجتمع المدني، والذي يحمي حرية تكوين الجمعيات، بما يتماشى مع العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والإعلان الدستوري. وفق القيود الإدارية المفروضة على مفوضية المجتمع المدني، ودعم دورها الفني في المساعدة والدعم، للحيلولة دون تحولها لكيان قمعي. إلغاء كافة القرارات التقييدية والتعسفية التي تتخذها السلطة التنفيذية بشأن تقييد هذا الحق. العمل بشكل عاجل على التعديلات الضرورية للإطار التشريعي لهذا الحق. ضمان منع اعتداءات الجماعات المسلحة المنضوية داخل المؤسسات الأمنية على هذا الحق وممارسته. (منظمات ائتلاف المنصة، 2020)

● عاشرا: التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في مجتمعات الصراع:

وفق تصور غرامشي فإن الدولة هي «الدولة – الشرطي» أي الدولة التي لا يتعدى دور مؤسساتها دور فرد الأمن فيها – فهي دولة لا تنتج خدمات للمواطنين بل تنتج عُنفاً بصور مختلفة إلى جانب شبكة من النشاطات العملية والنظرية والتي لا تكتفي الطبقة الحاكمة بواسطتها بتبرير سيطرتها والمحافظة عليها فقط، وإنما تعمل على كسب الموافقة النشطة من أفراد الشعب المحكومين بشكل دائم. (شلش، 2019)

وهذا يعني عند غرامشي هيمنة للسلطة تقود من خلالها جماهير الشعب نحو الخضوع، الذي لابد من مواجهته بهيمنة بديلة، تتمثل في الهيمنة الثقافية التي بدورها تخلق مجتمعا مدنيا قادرا على مواجهة مؤسسات الحكومة، وتعمل على محاولة صنع بديل مدني لطرح سياسيات اقتصادية واجتماعية جديدة ومناسبة للمرحلة التاريخية الراهنة والمستقبلية.

وانطلاقا من هذا التصور لفاعليات المجتمع المدني، أقيمت العديد من المؤتمرات والندوات والورش والدراسات التي تناولت المعوقات والعراقيل التي تحد من دور المجتمع المدني خاصة في مجتمعات الصراع، منها ضعف الثقة بين الدولة والمجتمع المدني، فقد أشارت العديد من الدراسات إلى تخوف الدولة من نوايا المجتمع المدني والنظر إليه كعنصر مهدد لاستمرارية واستقرار النظم السياسية، ولأجل ضمان سيطرتها على هذا الأخير فإن علاقتها به تقوم على سياسات الاحتواء، والاقصاء، أو التهميش، والإضعاف. (الحوسني، 2013) انطلاقا من محدودية المساحة المتاحة للحرية السياسية والتعبير فيها في الوطن العربي، فسلطة الدولة مطلقة وغير خاضعة للمسألة أو للتداول.(النجار، 1998) ومن جهة أخرى أشار أحد الفاعلين وهو الدكتور "داني سريسكندراجه" في ورشة تناقش التحديات التي تواجه المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط، والمتمثلة بالحاجة الى سد الفجوة بين المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية، وضرورة بناء البنية التحتية للمجتمع المدني واستخدام التكنولوجيا الجديدة لتقوية المجتمع المدني وبناء التضامن والتواصل بين الناس.(المدينة الاخبارية، 2021)

ففي مجتمعات الصراع، لا تولي الحكومات الأهمية اللازمة للدور الإيجابي الذي يلعبه المجتمع المدني، فاليمن مثلا لجأت فيه أطراف النزاع إلى العنف واستخدام السلاح لتحقيق أهدافها العسكرية وأجنداتها السياسية، ما انعكس سلبًا على الفضاء المدني في جميع أنحاء البلاد، حيث تضررت مظاهر الحياة المدنية بشدة، وتحديدًا في مناطق النزاع النشطة، شعرت معه جميع منظمات المجتمع المدني بتأثير الصراع على الاقتصاد بشكل عام. (كولبورن،2021) ناهيك عن تأثر المجتمع المدني اليمني بشدة جراء اندلاع الصراع، حيث وجدت دراسة استقصائية عام 2015 أن 60 ٪ من هذه المنظمات تعرضت لأعمال

عنف، ونهب ومضايقات أو جُمدت أصولها. وواجهت المنظمات تحديات جمّة شملت: مخاطر تتعلق بالأمن والسلامة، مثل الاحتجاز والابتزاز والاعتداء والخطف ومحاولات القتل، وتشويه لسمعة المنظمات والناشطين لتقويض عملها، وفرض قيود على حرية التعبير وحرية التجمع. (كولبورن،2021)

وفي سوريا ايضا تأثرت منظمات المجتمع المدني بالنزاع الدائر مما شكل تحديات على المستوى الأمني لهذه المنظمات، فقد ذكرت أحدى المنظمات غير الحكومية في مجال الصحة أنه تم خطف 12 موظفا لديها في 2018، كما تعاني هذه المنظمات من نقص التمويل وصعوبة الحصول عليه، علاوة على الفساد الاداري والمالي لقلة الرقابة اللازمة، وكذلك هناك العديد من المنظمات حديثة العهد التي تفتقر للخبرة ما شكل ضعفا في المهارات والخبرات بالعمل المدني.(شربة وعلاية، 2020)

وعن أبرز التحديات والصعوبات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا، يقول عبدالسلام الأمير رئيس «مؤسسة التضامن الليبية للمساعدات الإنسانية» توجد مجموعة من الصعوبات التي تواجه كل مؤسسات المجتمع المدني في كل بلدان العالم، خصوصًا على صعيد الدعم والتمويل المالي ولكن في ليبيا وفي الوقت الراهن يضاف لمتاعبنا العامل الأمني، حيث إنه يمثل التحدي الرئيسي حيث يعيق عملية التنقل والحركة بين المدن الليبية المختلفة.(الرفاعي، 2016)

وفي التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام، أعربت عدة وفود عن القلق إزاء تقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني في بعض الدول نتيجة فرض قيود قانونية وإدارية وغير ذلك من القيود. فبعض البلدان، لا تتوفر فيها التشريعات الوطنية والتدابير الأخرى لحماية الحقوق والحريات الهامة بالنسبة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني. ولوحظ أن عدم تهيئة بيئة آمنة ومواتية للمجتمع المدني تمكنه من أداء عمله يقوض الالتزامات والتعهدات الحالية للدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويضعف المساواة والمساءلة والقدرة على الاستجابة وسيادة القانون. وأن بعض الدول تقيم عقبات أمام إنشاء منظمات غير حكومية أو تمويلها. ومن

بين العقبات التي أُلقي الضوء عليها نقص الموارد المالية والبشرية المتاحة للمجتمع المدني، ونقص الوعي العام بالدور الذي يمكن للمجتمع المدني أن يؤديه. كما أشاروا إلى المخاطر الشديدة التي يواجها المدافعون عن حقوق الإنسان وأفراد أسرهم. وألقى الوفود الضوء بشكل خاص على القلق إزاء المخاطر التي تواجهها المدافعات عن حقوق النساء. وتعرض الصحافيون والإعلاميون الذين يحاولون تغطية المظاهرات وأعمال العنف التي ترتكبها الشرطة للاحتجاز والحبس والطرد. ويشكل الإغلاق القسري للصحف أيضاً مصدر قلق. إلى جانب القيود التي تُفرض على حرية استخدام الإنترنت وعلى أنشطة المجتمع المدني، وتهدد العناصر الأساسية للديمقراطية والتنمية والسلام.(الأمم المتحدة، 2014)

لا شك أن واقع منظمات المجتمع المدني يشير إلى عمق التحديات والمعيقات رغم ازدياد عددها في البلدان العربية خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، حيث وصل عددها في العام 2004 إلى حوالي 230 ألف منظمة أهلية، حسب التقرير الثالث للشبكة العربية للمنظمات الأهلية. إلا إن التركيب القبلي العشائري الطائفي للمجتمعات العربية، يجعلها تعمل في حيز ضيق من مفاهيم ما قبل مدنية، على رغم تسمياتها المدنية والعصرية، إلى جانب اكتساح الدولة التسلطية مؤسسات المجتمع باحتكارها مصادر القوة والسلطة والثروة، وبإحلالها السياسة محل الثقافة والاقتصاد والممارسة الاجتماعية.(تركمان، 2009)

■ **النتائج:**

1 - أهمية الدور الذي يقوم به المجتمع المدني، خاصة مع تنامي الوعي المجتمعي المحلي والعالمي بما يمثله المجتمع المدني من ثقل سياسي في مواجهة الدولة.

2 - الواقع يشير إلى عمق التحديات والمعيقات التي تقف أمام عمل المجتمع المدني، رغم الاعتراف به ككيان قانوني وسياسي قائم بذاته.

3 - المخاطر التي يتعرض لها المجتمع المدني تهدد العناصر الأساسية للديمقراطية والتنمية والسلام.

4 - يعاني المجتمع المدني في مجتمعات الصراع من سياسات الاحتواء، والاقصاء،

أو التهميش، وكذلك سياسات للاضعاف، انطلاقا من محدودية المساحة المتاحة للحرية السياسية وللتعبير عن الارادة الحرة.

5 - تعاني هذه المنظمات من نقص التمويل وصعوبة الحصول عليه، ومن الفساد الإداري والمالي، وأن هناك منظمات حديثة العهد تفتقر للخبرة ما شكل ضعفا في المهارات والخبرات بالعمل المدني.

■ التوصيات:

1 - مد جسور الثقة بين الدولة والمجتمع المدني والتحرر من قيود التسلط.

2 - الاعتراف بحقه في الوجود من خلال إطلاق حرية تكوين الجمعيات والأحزاب والنقابات.

3 - تحرير وسائل الإعلام من كل أشكال الاحتكار

4 - الحوار مع الممثلين الشرعيين للمجتمع المدني، وإشراكهم في إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية وصياغة السياسات الخارجية.

■ المراجع

1 - أحمد أبو عشرين الأنصاري، مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي والإسلامي: دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية، سلسلة دراسات ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014

2 - جون ارنبرغ، المجتمع المدني من اليونان حتى القرن العشرين، ت حسن ناظم وعلى حاكم، معهد الدراسات الاستراتيجية، ط1، العراق، 2007

3 - حميد حنون خالد، حقوق الإنسان، دار السنهوري، ط1، بغداد، 2015

4 - خالد الرفاعي، تحديات أمنية وقانونية تواجه مؤسسات المجتمع المدني بليبيا رغم زيادة عددها بعد سقوط نظام القذافي، 2016، https://al - ain.com/article

5 - خالد جاسم إبراهيم حسن الحوسني، الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة، - جمعيات النفع العام - دراسة حالة، كلية العلوم والآداب، جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، 2013

6 - سعد الدين إبراهيم: تأملات في مسألة الأقليات، القاهرة : مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، الكويت: دار سعاد الصباح، 1991

7 - الأمم المتحدة، الجمعية العامة: مجلس حقوق الإنسان، الدورة السابعة والعشرون، التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام، 2014

8 - شبكة العمل الدولية للمجتمع المدني، أداة السلام الأفضل، النسخة الأولى، 2015

9 - صباح الكريم رياح الفتلاوي، نظريتا الحق الإلهي والعقد الاجتماعي: دراسة مقارنة، جامعة الكوفة، مجلة مركز دراسات الكوفة، العراق ، مج 1،ع (10)، 2008

10 - صفاء شربا، موسى علاية، التحديات التي تواجه المجتمع المدني خلال الحرب في سوريا، ورقة تحليلية صادرة عن مركز الحوكمة وبناء السلام، مايو2020

11 - طارق زياد أبو هزيم، المجتمع المدني وبناء الدولة المدنية الديمقراطية: مقاربة سياسية، المنارة، مج (23) ع(1/أ) 2017

12 - طارق متري، آفاق الدولة المدنية بعد الانتفاضات العربية، وقائع المائدة المستديرة التي عقدها معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأمريكية، بيروت، 2013

12 - عايدة مسلم حماد النوايشة ، دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الاردن(1989 - 2009)، رسالة ماجستير، 2010 - 2011

13 - عبد الرحمن التميمي، منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة الفساد، ورقة عمل مقدمة في الورشة التدريبية، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، رام الله، فلسطين، 2013

14 - عبد الرحمن صوفي عثمان ومحمود محمود عرفان، دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني(الضرورات والمستلزمات) ، مجلة الاداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، 2012

15 - عبدالله تركمان، المجتمع المدني في العالم العربي - الواقع والمعوّقات والآفاق، الحوار المتمدن - العدد: 2627، 2009، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=169901

16 - عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط6، بيروت، 2012

17 - مارتا كولبورن، مسار جديد للمضي قُدمًا: تمكين الدور القيادي للمجتمع المدني اليمني، منتدى سلام اليمن، 2021، a - https://sanaacenter.org/ypf/ar/empowering -

18 – محمد أحمد علي مفتي، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية: دراسة تحليلية نقدية، مركز البحوث والدراسات، مجلة البيان، الرياض، 1435هجري

19 – محمد الطراونة، دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان، الثلاثاء ، 16 تشرين1/ أكتوبر 2012، http://www.fpfd – yemen.org/ar/library/reports/90 –

20 – المدينة الاخبارية، ورشة تناقش التحديات التي تواجه المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط، أغسطس 2021 https://www.almadenahnews.com/article

21 – مصطفى شلش، قراءة غرامشي في زمن المظاهرات، 2019 https://www.jadaliyya. com/Details/

23 – مكي دراجي، دور المجتمع المدني في ترقية الديمقراطية وحقوق الإنسان. قراءة في المفاهيم، مجلة البحوث والدراسات، ع5، 2007

24 – منظمات ائتلاف المنصة ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، خارطة طريق لتعزيز حقوق الإنسان واستعادة حكم القانون في ليبيا، 2020، https://lofim.org.ly

25 – مي رأفت عامر، التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني – الموسوعة السياسية، 2019 ، https://political – encyclopedia.org/dictionary

26 – نسرين الجبري وأخرون، الدولة المدنية والمواطنة المتساوية: مشروع رسالة لكل شاب، مؤسسة شركة المستقبل للتنمية، صنعاء، ط1، 1913

27 – باقر النجار، المنظمات الأهلية البحرينية، مناقشة مقولة المجتمع المدني، الملتقى الخامس، الكويت، 1998

28 – بو حنية قوي، دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة الشلف – الجزائر، 16 – 17 ديسمبر 2008

29 – توفيق المدني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1997 https://www.researchgate.net/publication